العدد (4068) السنة الخامسة عشرة - الثلاثاء (21) تشرين الثاني 2017
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

بارزاني يحترم القرار.. والعبادي رحّب بصدوره

المحكمة الاتحاديّة تنهي الجدل حول الاستفتاء: لا سندَ دستوريّاً لإجرائه

بعد شهرين من إجراء إقليم كردستان استفتاءه، قضت المحكمة الاتحادية بعدم دستورية الخطوة الكردية، وإلغاء الآثار والنتائج كافة المترتبة على ذلك.
وكانت (المدى) قد كشفت، الإثنين الماضي، عن وجود ٤ دعاوى رفعت أمام المحكمة الاتحادية ضد الاستفتاء، تحول دون إجراء مباحثات بين بغداد وأربيل.

مبنى مجلس القضاء الأعلى.. أرشيف

□ بغداد / المدى

وأشارت تسريبات حصلت عليها (المدى)، مؤخرا، إلى وجود تسوية رعتها الولايات المتحدة تقضي بإعلان إقليم كردستان احترامه للقرارات التي أصدرها القضاء العراقي بشأن الاستفتاء، في مسعى لتهيئة الاجواء لبدء المفاوضات بين الجانبين. وقال المتحدث باسم المحكمة الاتحادية أياس الساموك إن الحكم الاخير "جاء بعد مناقشات لأربع دعاوى رفعها نواب عراقيون ضد رئيس الإقليم مسعود بارزاني وضد رئيس الحكومة المحلية لمحافظة كركوك وضد محافظها.

وأضاف الساموك، الذي تلا القرار، ان "قرار المحكمة أفاد بأن المدعى عليه رئيس إقليم كردستان عند توليه رئاسة الإقليم أصدر إضافة لوظيفته الأمر الإقليمي المرقم (١٠٦) في يوم ٢٠١٧/٦/٩ الذي أعلنه إعلامياً رئيس ديوان رئاسة إقليم كردستان وأيده المدعى عليهما رئيس مجلس محافظة كركوك ومحافظ كركوك إضافة لوظيفتيهما".

وأوضح المتحدث الرسمي أن "هذه المادة التي تصدرت الدستور بعد ديباجته كانت المحكمة الاتحادية العليا قد تولت تفسيرها بالقرار الصادر عنها بتأريخ ٢٠١٧/١١/٦ وبعدد (١٢٢/ اتحادية/٢٠١٧) الذي خلصت فيه إلى أن دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ لا يجيز انفصال أي مكون من مكونات نظامه الاتحادي الوارد ذكره في المادة (١١٦) من الدستور ، والذي ألزمت المادة (١٠٩) منه السلطات الاتحادية الثلاث المنصوص عليها في المادة (٤٧) من الدستور وهي السلطات ، وحسب ورودها تراتيبياً في هذه المادة ، السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية وذلك بالمحافظة على وحدة العراق وسلامته واستقلاله وسيادته ونظامه الديمقراطي الاتحادي".

واضاف المتحدث باسم المحكمة "وبناء عليه فإن حكم المحكمة أكد أن الاستفتاء الذي اجري في يوم ٢٠١٧/٩/٢٥ في إقليم كردستان وفي المناطق الأخرى خارجه ووفقاً للهدف الذي اجري من اجل تحقيقه وهو استقلال إقليم كردستان والمناطق الأخرى خارجه التي شملت بالاستفتاء، لا سند له من الدستور ومخالف لأحكامه عليه"، مشيرا الى انه "واستناداً إلى أحكام الفقرة (ثالثاً) من المادة (٩٣) من الدستور قرر الحكم بعدم دستورية الاستفتاء الجاري يوم ٢٠١٧/٩/٢٥ في إقليم كردستان وفي المناطق الأخرى التي شملت به وإلغاء الآثار والنتائج كافة المترتبة عليه". وشدد على أن "قرارات المحكمة الاتحادية العليا باتة وملزمة للسلطات كافة استناداً إلى المادة ٩٤ من الدستور".

واصدرت المحكمة الاتحادية، في ١٠ تشرين الثاني الجاري، قراراً على ضوء تفسيرها المادة (١) من الدستور، اكدت فيه ان المادة والمواد الدستورية الاخرى ذات العلاقة لا تسمح بانفصال اي جزء من اجزاء العراق.

وتعليقا على قرار المحكمة الاتحادية، قال رئيس حكومة اقليم كردستان نيجيرفان بارزاني، خلال مؤتمر صحفي عقده في اربيل امس، ان "قرار المحكمة اتخذ بشكل احادي من دون حضور ممثلين من كردستان"، مضيفا "اننا نحترم القرارات التي تصدرها المحكمة الاتحادية". وأعرب بارزاني عن "استعداد الاقليم لبدء الحوار مع بغداد وفقا للدستور"، مؤكدا "اننا مع تنفيذ جميع بنود الدستور، كما ابلغنا واشنطن بأننا بحاجة إلى تفسير الدستور العراقي".

واعتبر رئيس حكومة الاقليم ان "المشاكل الحالية لن تحل عسكريا ويجب حلها سياسيا". واردف "لم تعقد أي اجتماعات سرية مع بغداد انما اجتماعات عسكرية لمنع تكرار المواجهات المسلحة". وفي وقت لاحق من يوم امس، رحب رئيس الوزراء حيدر العبادي بقرار المحكمة الاتحادية.

وقال بيان لمكتب رئيس الوزراء، اطلعت عليه (المدى)، "نعرب عن ترحيبنا بالحكم القضائي الذي اصدرته المحكمة الاتحادية العليا بعدم دستورية الاستفتاء". واعتبر العبادي ان الحكم "جاء معزّزاً لموقف الحكومة الدستوري في بسط السلطة الاتحادية ورفض الاستفتاء وعدم التعامل معه". ودعا "الجميع الى احترام الدستور والعمل تحت سقفه في حل جميع المسائل الخلافية وتجنب اتخاذ اية خطوة مخالفة للدستور والقانون".

ومنذ اجراء الاقليم استفتاء الانفصال، في الـ٢٥ من أيلول الماضي، اتخذت الحكومة الاتحادية اجراءات عقابية ضد اربيل بضمنها اغلاق مطارات الاقليم، واعادة نشر القوات الاتحادية في المناطق المتنازع عليها في كركوك ومحافظات اخرى. وبعد ساعات من اصدار حكم المحكمة الاتحادية، دعت حكومة اقليم كردستان المجتمع الدولي الى التدخل لرفع الحظر المفروض من قبل بغداد على مطاراتها في اربيل والسليمانية، وحذرت من تداعيات تلك الاجراءات التي وصفتها بـ العقوبات الجماعية".

وقالت حكومة الاقليم، في بيان اطلعت عليه (المدى)، إن "السياسات التقييدية التي اعتمدتها بغداد ضد أربيل تشكل انتهاكا للالتزامات العراق ومسؤولياته بموجب القانون الدولي والإنساني، وواجبه كدولة من المفروض ان تحترم وتحمي مواطنيها، بمن فيهم النازحون، وكذلك انتهاك لواجبه في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفراد والجماعات".

واعتبرت الحكومة الاقليمية أن "تخفيض ميزانية إقليم كردستان في مسودة مشروع الموازنة الاتحادية لسنة ٢٠١٨ دون إشراك حكومة إقليم كردستان وإغلاق مجاله الجوي والقيود المفروضة على السفر هي من بين اجراءات العقاب الجماعي ضد المواطنين العراقيين".

ودعت حكومة كردستان المجتمع الدولي الى "التدخل من اجل حث سلطات بغداد على رفع الحظر المفروض على الرحلات الجوية الدولية من والى إقليم كردستان دون شروط".

بغداد تتحفَّظ على بيان اجتماع وزراء الخارجيّة العرب

معصوم من الكويت: العراق متمسِّك بعلاقته مع إيران والخليج

□ بغداد / المدى

جدد رئيس الجمهورية فؤاد معصوم من الكويت معارضة العراق لأي حرب جديدة في المنطقة، وأكد تمسك بغداد بعلاقتها مع إيران ودول الخليج.

وجاء موقف معصوم بعد يوم واحد من تحفظ عراقي على الاتهامات التي تضمنها البيان الختامي الذي صدر عن الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب الذي عقد في القاهرة الاحد.

والتقى رئيس الجمهورية امس الإثنين، امير الكويت صباح الأحمد الجابر الصباح.

وقال بيان كويتي رسمي، اطلعت عليه (المدى)، ان "المباحثات سادها جو ودي عكس روح الأخوّة التي تتميز بها العلاقة والرغبة المتبادلة في المزيد من التعاون والتنسيق في الصعد كافة".

واشار البيان الكويتي الى ان "الجانبين استعرضا خلال اللقاء، العلاقات الثنائية بين البلدين والشعبين الشقيقين وسبل تعزيزها وتنميتها في المجالات كافة بما يحقق تطلعاتهم وتوسيع أطر التعاون بين الكويت والعراق بما يخدم مصالحهما المشتركة كما تم بحث القضايا ذات الاهتمام المشترك".

وفي ختام زيارته، عقد الرئيس معصوم مؤتمرا صحفياً، تناول فيه أهم المواقف بشأن القضايا الاقليمية والدولية، مؤكدا بالقول "وجدنا استجابة من الكويت لحل كل المشاكل مع العراق. واستبعد رئيس الجمهورية "جمع ١٠٠ مليار دولار، الكلفة التي حددتها الحكومة العراقية لإعادة اعمار تلك المناطق"، مشيرا الى ان "مؤتمر المانحين جاء لدعم العراق لكن لا نعرف حدود هذا الدعم".

وحول الموقف العراقي من الازمة الراهنة بين دول الخليج وايران قال معصوم ان "العراق مع وحدة دول الخليج ولا نكون مع طرف ضد آخر لأننا مررنا بتجارب كثيرة في المنطقة ولابد من الحفاظ على علاقاتنا وليس من مصلحة العراق حصول صراعات بين هذه الدول ويبقى الحوار أفضل من أي مواجهة عسكرية".

واعتبر رئيس الجمهورية ان "أمن سوريا من أمن العراق والعكس صحيح"، معتبرا ان "إزاحة الرئيس السوري بشار الاسد والبحث عن بديل أمر غير منطقي او غير واقعي وغير صحيح"، مشددا على ان "حل الازمة يكون بإجراء انتخابات نزيهة بإشراف أممي ليبقى الشعب هو مصدر السلطة في سوريا".

وبشأن التوتر بين السعودية وايران، اكد معصوم ان "العراق لديه خصوصية في اقامة علاقة مع ايران لوجود مشتركات كثيرة بين البلدين ولكن لا نريد إقحام انفسنا مع طرف ضد طرف وهذا ينطبق على السعودية التي لدينا معها علاقات جيدة وتطورت بشكل مطرد في الفترة الاخيرة ونحن لسنا ضدها".

وفي السياق ذاته، اصدرت الخارجية العراقية توضيحاً لموقف العراق في الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب. وكان العراق شارك على مستوى وكيل وزير في الاجتماع.

وقال بيان الخارجية ان "الوفد العراقي المشارك في الاجتماع الطارئ لمجلس جامعة الدول العربية حمل موقف التحفظ على الفقرتين ٨ و٩ من القرار الصادر عن هذا الاجتماع بعنوان التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للدول العربية".

واوضحت الخارجية العراقية ان "الفقرتين أعلاه تضمنتا اتهاماً مباشراً للجمهورية الإسلامية الإيرانية ولحزب الله اللبناني برعاية ودعم الإرهاب، وهذا ما لا ينسجم مع موقف العراق الواضح والمنطلق من التعريف الواقعي والدقيق للإرهاب، وتحديد أفكاره ووسائله وأدواته وأدائه العدائي للشعوب والإنسانية".

وشددت وزارة الخارجية العراقية على أن "ذلك يستدعي التفريق بين الموقف السياسي من بعض الجهات تجاه البعض الآخر، وبين الاتهام الصريح بالإرهاب، دون مستند ملموس، ما يضيع الفرصة على المنطقة والعالم في تحديد الجهات الراعية والداعمة له، ويمنح الفرصة للإرهاب في تبرير أفعاله حين يحصل على امتياز الاشتراك في الوصف مع جهات سياسية ودولية أخرى".

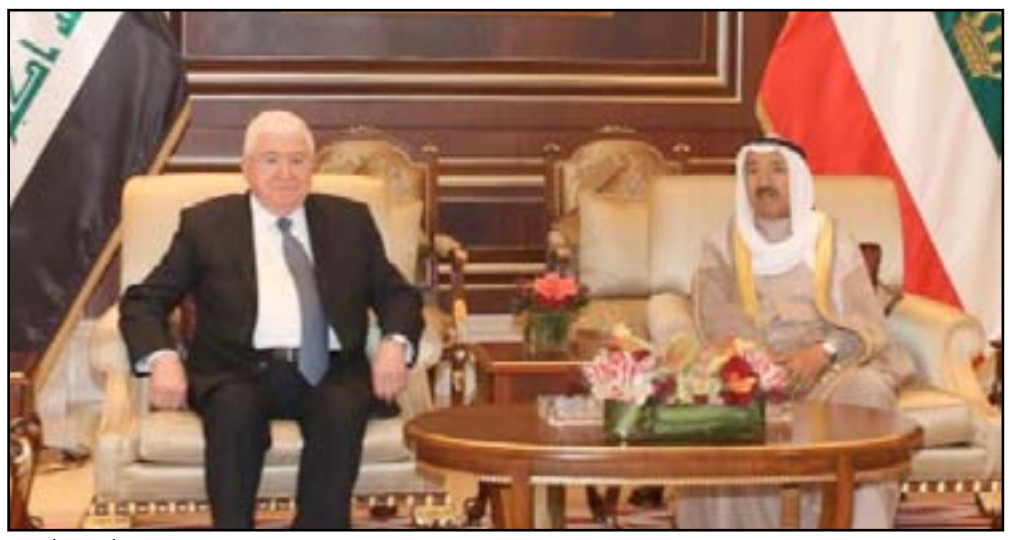

معصوم والصباح في لقاء أمس... أ.ف.ب

مكان الانعقاد يجهض جلسة مقرَّرة لمجلس كركوك

□ بغداد / المدى

من المقرر أن يعقد مجلس محافظة كركوك أولى جلساته اليوم الثلاثاء، إلا أن الملاحقات القانونية ضد رئيسه وبعض أعضائه، الذين شاركوا في استفتاء اقليم كردستان، يهدد بإجهاضها.

وينقسم اعضاء مجلس كركوك الآن الى قسمين، الأول يضم العرب والتركمان والاتحاد الوطني الكردستاني. وتطالب هذه الاطراف بعقد جلسة في المحافظة. بينما يطالب ريبوار طالباني، رئيس المجلس وكالة، وكتلة الديمقراطي الكردستاني بعقد الجلسة في محافظة أربيل.

وعلى خلفية هذا الانقسام، دعا اعضاء الكتلتين العربية والتركمانية في مجلس المحافظة، أمس، الى سحب الثقة عن طالباني الذي أيد إجراء الاستفتاء في المحافظة ويطالب الآن بعقد الجلسة في إقليم كردستان.

وقال أعضاء الكتلتين في بيان مشترك قرأه رئيس المجموعة العربية برهان مزهر العاصي، خلال مؤتمر حضرته (المدى)، "إننا نطالب بسحب الثقة من ريبوار طالباني من رئاسة مجلس محافظة كركوك وكالة ومن منصبه كنائب رئيس المجلس".

وأضاف العاصي ان "طالباني بقي في رئاسة مجلس المحافظة لاكثر من ثلاث سنوات بالوكالة من دون موافقة المجلس". وطالب اعضاء الكتلتين "بتكليف احد الاعضاء من المجتمعين لادارة المجلس وتصريف اعماله بشكل مؤقت والطلب من الحكومة إصدار امر بذلك".

واعربت الكتلتان عن رفض عقد الجلسة خارج كركوك، واكدتا "عدم وجود اي مبرر لعقد هذه الاجتماعات خارج كركوك لكون المحافظة آمنة ومستقرة".

وشدد أعضاء الكتلتين على "رفض المخاطبات الصادرة عن رئاسة المجلس بتوقيع ريبوار طالباني بعد ٢٠١٧-١٠-١٧ وعدم قانونية الاجراءات المتخذة على الكتب الواردة من الجهات الرسمية وغير الرسمية واعتبارها استغلالاً وظيفياً".

كما تسرب الى الاعلام، امس، نسخة من كتاب قدمه عرب وتركمان كركوك الى الامانة العامة لمجلس الوزراء/ الهيئة التنسيقية العليا بين المحافظات، والى لجنة الاقاليم والمحافظات في مجلس النواب، تدعو لإقالة رئيس المجلس.

في غضون ذلك، اعتبر محمد كمال، رئيس كتلة التآخي في مجلس محافظة كركوك ان الحكم العسكري هو الذي يدير كركوك حالياً.

وقال كمال، في مؤتمر صحفي عقده في اربيل وتابعته (المدى)، "يتعذر استئناف جلسات مجلس كركوك في ظل الوضع الراهن الذي تشهده المدينة ويجب نقلها الى الاقليم".

وتملك كتلة التآخي او الكتلة المتآخية ٢٦ معقدا، من ضمنهم رئيس مجلس المحافظة ريبوار طالباني، من مجموع ٤١ معقدا في مجلس محافظة كركوك، وتضم الكتلة أعضاء عربا وتركمانا ومسيحيين.

وفي بغداد، لم ينجح مجلس النواب الاتحادي، بإدراج فقرة التصويت على حل مجلس محافظة كركوك على جدول أعماله.

وأكد آرام شيخ محمد، النائب الثاني لرئيس مجلس النواب، رفض البرلمان للطلب المقدم من ١٥٠ نائباً لحل مجلس محافظة كركوك.

وقال شيخ محمد، في بيان اطلعت عليه (المدى) امس، "سبق وتم تقديم طلبات للتصويت على إلغاء قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل بخصوص كركوك ولحد الآن لم يعرض الى اليوم".

ودعا نائب رئيس البرلمان الى "إعطاء فرصة ومجال لممثلي محافظة كركوك من مجلس المحافظة ونواب عن كركوك وتأجيل الموضوع للوصول الى تفاهمات وحلول مناسبة لجميع المشاكل".

بدورها اكدت النائبة عن الاتحاد الوطني الكردستاني آلا طالباني، ان الطلب الذي وقعه نواب تركمان وعرب لإقالة مجلس محافظة كركوك "هو طلب قديم".

واضافت طالباني، في مؤتمر صحفي امس، "لا يوجد مبرر لإقالة مجلس المحافظة بسبب ذلك، ولا يحق قانونا لأعضاء مجلس النواب سواء من المحافظة او الآخرين بإقالة اي مجلس محافظة".

البرلمان يقرأ قانوناً خاصّاً بامتيازات وحقوق أعضائه

□ بغداد / المدى

صوت مجلس النواب، أمس الإثنين، على قانونين وانهى قراءة أربعة مقترحات قوانين خلال جلسة ترأسها سليم الجبوري وحضرها ١٧٤ نائباً.

وشهدت الجلسة قراءة لمقترح قانون بشأن حماية المعلم والتشديد على معاقبة المعتدين على تلك الشريحة، وكذلك تأجيل التصويت على صيغة قرار بشان تعويض ضحايا الزلزال الذي ضرب العراق الاسبوع الماضي.

واستهلت الجلسة بترحيب رئيس مجلس النواب سليم الجبوري، بقرار المحكمة الاتحادية الذي طعن بدستورية استفتاء اقليم كردستان، موجها اللجنة النيابية بمتابعة اعضاء المجلس المشاركين في الاستفتاء وماقدمته من تقرير لرئاسة المجلس.

واكمل مجلس النواب، خلال الجلسة، القراءة الاولى لمقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته المقدم من اللجنتين القانونية والمالية من اجل بيان المركز الدستوري والقانوني لرئيس واعضاء مجلس النواب وحقوقهم واوجه العلاقة بينه وبين السلطات الاخرى والتأسيس لأمانة عامة بمدرياتها وتشكيلاتها الاخرى ومكاتب للمستشارين لتسهيل العمل فيه وتحديد الدرجات الوظيفية للمناصب العليا وآلية تعيين الموظفين.

بدورها اكدت كتلة الفضيلة البرلمانية ان (قانون مجلس النواب) يحتوي على حقوق وامتيازات غير مبررة وتمثل تراجعا عن دعوات تقليل الفجوة والفارق بين كبار المسؤولين وباقي الموظفين.

وقال رئيس الكتلة النائب عمار طعمة، في بيان تسلمت (المدى) نسخة منه، ان "ابرز النقاط التي نعترض على ادراجها و نرفضها، هي المادة التي منحت هيئة رئاسة البرلمان اصدار تعليمات تحدد حقوق رئيس المجلس ونائبيه واعضاء المجلس"، معتبرا ان "هذه فقرة غريبة لان المعمول به ان تحدد الحقوق بقوانين تنشر على الرأي العام ليتعرف على تطابقها مع العدالة من عدمها وليس بتعليمات تخفى عن الرأي العام وهذا خرق لمبدأ الشفافية مع الشعب مع ضرورة تخفيض الحقوق والامتيازات للمستوى الذي يلغي الفوارق الفاحشة مع باقي موظفي الدولة".

واضاف عمار طعمة ان "منح مقترح قانون مدير مكتب رئيس البرلمان درجة وكيل وزير ومدير مكتب كل من النائب الاول والثاني درجة مدير عام وهي امتيازات مبالغ بها جدا"، واضاف "فهل يعقل ان يكون قائد فرقة في الجيش او مدير شرطة محافظة بدرجة مدير عام ومدير مكتب نائب رئيس البرلمان بدرجة مدير عام؟".

وأشار رئيس كتلة الفضيلة الى ان "منح القانون أمين عام مجلس النواب درجة وزير ونائبي الامين العام درجة وكيل وزير و في ذلك مبالغة واضحة لا تستحق الاقرار".

وتابع النائب عمار طعمة "لم يتجه القانون للتركيز على تقليل الامتيازات خصوصا مع تنامي المطالب والدعوات بترشيد الإنفاق وتقليل غلواء الامتيازات غير المبررة".